دور النخب السياسية الجزائرية في تكوين وتنمية الرأسمال الاجتماعي

The role of Algerian political elites in the formation and development of social capital

**شهيناز كشرود[1] ، مرزوقي عمر[2]*

[1] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، chahinez.kechroud@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، amar.merzougui@univ-batna.dz

تاريخ الاستقبال: 2026/05/07؛ **تاريخ القبول**: 2026/05/22؛ **تاريخ النشر**: 2026/10/01

ملخص: تتناول هذه الدراسة التحولات المعاصرة في مقاربات تحليل العملية السياسية، وما رافقها من انتقال تدريجي نحو إدماج البعد الإنساني في تفسير الظواهر السياسية، لاسيما في ظل تبنّي البنك الدولي وعدد من المؤسسات الدولية لهذا التوجه، واعتباره في سياقات متعددة عنصراً تفسيرياً محورياً في تحليل عديد القضايا السياسية حيث أسهم هذا التحول في إعادة الاعتبار لمفهوم الرأسمال الاجتماعي بوصفه مورداً تحليلياً مركزياً لفهم البنى التفاعلية والديناميات الكامنة في الفعل السياسي المعاصر.

وفي هذا الإطار، برز وعيٍ متنامٍ لدى النخب السياسية الجزائرية بأهمية هذا المورد داخل ديناميات الفعل السياسي، باعتباره أحد المحددات البنيوية في تشكّل الرأسمال الاجتماعي، ومدخلاً تفسيرياً بالغ الأهمية لفهم أنماط تفاعل هذه النخب، وقدرتها على بناء شبكات الثقة وتوجيه مسارات صنع القرار، بما يسهم في إنتاج الشرعية السياسية وإعادة تشكيل السلوك السياسي داخل المجال العام نحو تعزيز التفاعل الاجتماعي غير الرسمي وتقوية الروابط الشبكية.

وتخلص الدراسة إلى نتيجة مركزية مفادها أن الرأسمال الاجتماعي لا يعمل كمتغير سياقي خارجي فحسب، بل يُعاد إنتاجه وتفعيله بصورة بنيوية من قبل النخب السياسية الجزائرية، بما يجعل هذه النخب فاعلاً محورياً في تشكيل بنيته واستدامته، وفي إعادة توجيه آليات اشتغاله داخل المجال السياسي، الأمر الذي يفسر قدرتها على التأثير في صناعة القرار وتثبيت الشرعية السياسية.

الكلمات المفتاح: الرأسمال الاجتماعي؛ المشاركة السياسية؛ النخب السياسية؛ الأداء الديمقراطي؛ المجتمع المدني

Abstract: This study examines contemporary shifts in approaches to analyzing the political process, particularly the gradual incorporation of the human dimension into the interpretation of political phenomena. This development has been reinforced by its adoption by the World Bank and several international institutions, which increasingly regard it as a key explanatory framework for understanding political dynamics. As a result, the concept of social capital has regained prominence as a central analytical resource for interpreting the relational structures and interactional dynamics of contemporary political action.

Within this framework, a growing awareness has emerged among Algerian political elites regarding the significance of social capital in shaping political practices. It is increasingly viewed as a structural determinant in the formation and reproduction of social capital, as well as an essential lens for understanding elite interaction patterns, their capacity to build trust-based networks, and their influence on decision-making processes. These processes contribute to the production of political legitimacy and the reconfiguration of political behavior within the public sphere through the strengthening of informal relations and network ties.

The study's central finding is that social capital is not merely an external contextual factor, but a resource that is actively reproduced and strategically mobilized by Algerian political elites. This positions them as key actors in shaping and sustaining the structure of social capital, as well as in redirecting its mechanisms within the political sphere, thereby enhancing their capacity to influence decision-making and consolidate political legitimacy.

Keywords: Social Capital; Political Participation; Democratic Performance; Political Trust; Civil Society

*[2] مرزوقي عمر.

I– تمهيد:

تعد النخب متغير رئيسي في العملية السياسية بما تملكه من طابع خصوصي تستقيه من المجتمع بمكوناته الثقافية، العقائدية، الطائفية وغيرها، لذلك فإن دراسة وتحليل دلالاتها وبحث أدوارها من المجالات التي حظيت باهتمام كبير من قبل علماء الاجتماع السياسي نظرا لما تملكه هذه النخب من أدوات مؤثرة تساهم في استقرار الحياة السياسية برسم الحراك السياسي داخل الدولة وتوجيه سلوكها الدولة الخارجي.

لذا تزايد الاهتمام بموضوع علاقة النخبة بالرأسمال الاجتماعي أو الطبقة المهيمنة بفحص دورها على الأداء الديمقراطي خصوصا وأن النخب السياسية تلعب دورا في العملية السياسية بشكل كبير لاسيما بالنسبة للديمقراطية، كما يناقش أنصار نظرية النخبة الديمقراطية الذين يعتقدون بأن المحدد الرئيسي في التحولات الديمقراطية والمحافظة عليها هو النخبة السياسية وليس المجتمع المدني كما تعتقد بعض الآراء، وقد يزداد دور النخبة السياسية في العملية السياسية ومختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية كما هو الأمر بالنسبة للحالة الجزائرية، وعليه فإن هذه الدراسة تنطلق من التساؤل حول **أي دور للنخبة السياسية الجزائرية في تكوين وتنمية الرأسمال الاجتماعي وكيف ينعكس ذلك على مستوى الأداء الديمقراطي؟**

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين إدارة النخبة للعمل السياسي وفق مبادئ الديمقراطية وحكم القانون وبين التراكم الإيجابي والبناء الرأسمال اجتماعي في المجتمع.

طبيعة البحث في موضوع كهذا رجحت امكانية احتواء هذه الدراسة ضمن تصميم منهجي يتشكل من:

تمهيد.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانيا: خصوصية مصادر تكوين الرأسمال الاجتماعي في الجزائر.

ثالثا: محددات تأثير النخب السياسية الجزائرية في تكوين الرأسمال الاجتماعي.

خاتمة.

أولا. الإطار المفاهيمي للدراسة.:

يتعين علينا بداية الاحاطة بمتغيرات هذه الدراسة والمتمثلة في النخبة السياسية والرأسمال الاجتماعي.

1: النخبة السياسية: ضبط المفهوم

أ– التأصيل اللغوي لمفهوم النخبة:

يمتد جذر مفهوم النخبة إلى عمق التراث الفلسفي الإنساني، إذ تتجلى إرهاصاته الأولى في الفكر اليوناني القديم، ولا سيما لدى أفلاطون الذي أرسى دعائم رؤية فلسفية ترى في أصحاب العقول الراجحة والحكمة الناضجة الفئةَ الأجدر بتولي مقاليد الحكم وتدبير شؤون الدولة .(Bottomore, 1993, p. 7)وقد أسهمت هذه الرؤية في تغذية جملة من التصورات الدينية والأيديولوجية التي تركت أثرها الواضح على مسار النظريات الاجتماعية اللاحقة (الجابري، محمد عابد، 1999، ص. 45).

وفي سياق الفكر الحديث، يبرز المفكر الفرنسي سان سيمون (Saint-Simon) الذي نادى بأحقية العلماء ورجال الصناعة في قيادة المجتمع، مستنداً إلى معيار الكفاءة الإنتاجية بوصفها مناط الأهلية للسلطة .(Giddens, 1972, p. 23)غير أن التأسيس النظري المنهجي لهذا المفهوم لم يكتمل إلا مع مطلع القرن العشرين، حين ميّز باريتو بين نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة .(Pareto, 1935, p.

(246، فيما أكد موسكا أن كل مجتمع تهيمن عليه بالضرورة أقلية منظمة تفرض سيطرتها على الأغلبية (Mosca, G., 1939, p. 50)، وقد أسهم كلاهما في بناء الإطار النظري المتماسك لنظرية النخبة الكلاسيكية (بلقزيز، 2003، ص 112)، ثم جاء الإسهام الألماني روبرت ميشلز ليُثري هذا الحقل بتحليله الشهير حول قانون الأقلية الحديدي داخل التنظيمات الحزبية، مؤكداً أن الديمقراطية التامة ضرب من المستحيل في أي تنظيم بشري .(Michels, 1962, p. 342)

تُشير الدراسات الاشتقاقية إلى أن مصطلح النخبة "Elite" استُخدم في بادئ الأمر ضمن الحقل التجاري خلال القرن السابع عشر الميلادي، وكان يُقصد به في تلك المرحلة الدلالةُ على البضائع والسلع التي تتميز بجودة استثنائية ومواصفات رفيعة. ثم شهد هذا المصطلح توسعاً دلالياً تدريجياً تجاوز به نطاقه التجاري الضيق، ليرحل إلى الفضاء الاجتماعي والسياسي، فبات يُطلق على الفئات الاجتماعية الأعلى مكانةً ومنزلةً، كطبقة النبلاء وكبار القادة العسكريين الذين كانوا يحتلون قمة الهرم الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية آنذاك، ويذهب " بوموتور" إلى أن أول استخدام لمصطلح النخبة في اللغة الانجليزية يرجع إلى سنة 1823 حيث كانت تطلق على فئات اجتماعية معينة، غير أنه لم يعتمد كثيرا في الكتابات السياسية والاجتماعية في أروبا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ولم يشتهر في بريطانيا وأمريكا إلا في أوائل القرن العشرين خاصة عندما انتشر عبر نظرية النخب (عواطف ،2015 ،ص 20)، التي تبلورت كرد فعل نظري في مواجهة خطر هيمنة المفاهيم الماركسية في علمي الاجتماع والسياسة.

يحيل مصطلح النخبة في أصوله الاشتقاقية عبر مختلف اللغات إلى منظومة دلالية تتمحور حول معاني الندرة والتميز القائمَين على الانتقاء والاصطفاء، بمعنى استخلاص الأكمل والأرقى من بين مكونات الشيء، استناداً إلى جملة من المعايير التي تجمع بين الرفعة والنقاء والخلوص من الاختلاط بما هو مألوف وعادي، وبهذا المعنى، ينطوي المفهوم في جوهره على ثنائية ضمنية تُقابل بين ما هو متميز ومنتخب وبين ما هو شائع ومبتذل، مما يجعله منذ نشأته اللغوية مفهوماً تراتبياً يعكس رؤية اجتماعية قائمة على التفاضل والتصنيف (التميمي ،2013، ص 4).

في اللغة العربية يدور مفهوم النخبة حول مصطلحين رئيسيين متقاربين في الدلالة ومتمايزين في الجذر الاشتقاقي، فأما المصطلح الأول فهو "النخبة" المشتق من الفعل نَخَبَ، الذي يفيد معنى الاختيار والانتقاء وأخذ الأجود من بين الأشياء، ومن ثَمّ فإن النخبة بمفردها أو جمعها نُخَب تعني المنتقَين والمختارين من بين الناس في حقل معين، وهو ما يجعل هذا المصطلح يحمل في بنيته الصرفية ذاتها دلالة التفوق والتمايز عن السواد الأعظم. (الشيمي ،2010، ص 3).

وأما المصطلح الثاني فهو "الصفوة" الذي ينبثق من الجذر اللغوي صَفَا، إذ يُقال صفا فلان القِدْرَ أي استخلص ما علا منها وأزاح عنها الكدر، فالمصطفى في هذا السياق هو المختار المنقّى، والصفيّ هو الخالص النقي الذي لا يشوبه اختلاط بغيره، وبهذا تلتقي الدلالتان في منطقة مشتركة تجمع بين الاصطفاء والنقاء، غير أن الصفوة تُضيف بُعداً إضافياً يتعلق بالخلوص والنزاهة الذاتية، في حين تنصبّ النخبة أساساً على معنى الانتخاب والاختيار من الخارج.
(الشيمي ،2010، ص 3).

وعليه فإن مصطلح النخبة لفظ قديم استخدم في الدراسات القديمة للاشارة إلى صفوة ونخبة المجتمع ولازال هذا المصطلح يحتفظ بنفس دلالاته إلى غاية اليوم، بحيث توسع ولم يعد يقتصر فقط على طبقة العقول النبيهة والتجار بل شمل جميع الميادين الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، ...الخ، وكان لظهور مفهوم النخبة في العلوم السياسية وهو مجال تخصصنا إلى سببين أساسيين هما:

– أن المجتمعات لا يستقيم الحكم ولا تنتظم السلطة بيد فرد منفرد مهما أوتي من قدرات ومواهب استثنائية، إذ يظل الحاكم الفرد عاجزاً عن بسط نفوذه وضبط المجتمع بمعزل عن طبقة وسيطة تضطلع بمهمة تكريس هيبته وترجمة أوامره إلى واقع ملموس، وإن هو أراد الاستغناء عن هذه الطبقة فلن يجد مناصاً من استبدالها بتشكيل بديل يؤدي الوظيفة ذاتها، مما يكشف أن الحاجة إلى هذه الفئة الوسيطة ليست ظرفية أو عارضة، بل هي ضرورة بنيوية متجذرة في طبيعة السلطة وآليات اشتغالها.

– تشير أدبيات نظرية النخبة في علم الاجتماع السياسي إلى أن اختلال توزيع القدرة التنظيمية بين الفئات الاجتماعية يُعد عاملاً حاسماً في تفسير ديناميات الحكم؛ إذ تميل الكتلة الواسعة من الأفراد، بحكم تشتتها وضعف تنسيقها، إلى محدودية الفاعلية في إدارة الشأن العام بصورة ذاتية. في المقابل، تتمتع الفئات الأقل عدداً بدرجة أعلى من التنظيم والتماسك، ما يمنحها قدرة أكبر على التحكم في الموارد واتخاذ القرار، ومن ثمّ ممارسة القيادة السياسية .

ب– مفهوم النخبة السياسية:

تم تقديم العديد من التعاريف لمصطلح النخبة السياسية نذكر منها:

– النخبة السياسية: "هي مجموعة الفاعلين في إطار النظام السياسي وهم الذين يضطلعون بأدوار سياسية لها أثر على النظام الديمقراطي مثل أعضاء البرلمان، قيادات الأحزاب السياسية ورؤساء النقابات والهيئات والمؤسسات المختلفة" (السامعي ،2009.2010، ص 21).

– تُعرَّف النخبة السياسية في أدبيات العلوم السياسية بوصفها تلك الفئات التي تمارس السلطة أو تملك القدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، وتخوض صراعات مباشرة من أجل الوصول إلى مواقع القيادة والنفوذ، وضمن هذا الإطار يمكن تمييز طبقات متداخلة تشكّل في مجموعها هرماً نخبوياً متدرج المستويات، ففي قاعدة هذا الهرم تتموضع نخبة المجتمع بمفهومها الواسع، وهي تضم مجمل الفئات التي تضطلع بوظائف متميزة في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي المستوى الوسيط تبرز الطبقة السياسية التي تتشكّل من أقلية منبثقة من قاعدة النخبة الاجتماعية، تتميز بانخراطها الفعلي في الحياة السياسية ممارسةً واهتماماً، وتسعى سعياً حثيثاً للوصول إلى السلطة والإمساك بزمامها، أما في قمة الهرم فتتربع النخبة السياسية بمعناها الضيق، وهي تضم الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية فعلياً في مجتمع ما خلال حقبة زمنية بعينها. (تلباد،2010، ص25).

وعليه فإن النخبة السياسية تمثل صفوة المجتمع التي تهتم بالقضايا السياسية وتشارك في العملية السياسية سواء كانت موالية للنظام أو معارضة له والتي تسعى إلى الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها.

1. الرأسمال الاجتماعي: تأصيل مفاهيمي

أ– مفهوم الرأسمال الاجتماعي:

الرأسمال الاجتماعي من بين المواضيع التي تتداخل وتتشاعب في بقية المجالات بحيث كمفهوم نجده في التجارة، العلوم السياسية، علم الاجتماع، ادارة الموارد البشرية والاقتصاد، ...إلخ، تعد عملية وضع تعريف معين لعلم من العلوم الاجتماعية مسألة صعبة بما تمتاز به طبيعة تلك العلوم من تطور دائم وتغير مستمر بالاضافة إلى اختلاف وجهات النظر والمعايير التي يتبناها كل باحث أثناء تقديمه تعريف لظاهرة ما، لهذا فقد تم تقديم عدة تعاريف لمصطلح الرأسمال الاجتماعي وكل تعريف منها ركز على جانب أو أكثر من جوانب الدراسة، إلا أنهم لم يصلوا بعد إلى وضع مفهوم جامع يضم جميع جوانب الموضوع إذ يكتنف مفهوم رأس المال الاجتماعي قدر من الغموض المفاهيمي يتعذر معه الاتفاق على تعريف موحد يحدد عناصره ومكوناته بدقة، وهو ما يجعله مفهوماً مطاطاً واسع الدلالة متشعب الأبعاد، وقد انقسم الباحثون في تناولهم له إلى اتجاهين رئيسيين متمايزين؛ فيرى الاتجاه الأول أن رأس المال الاجتماعي يتجسد في منظومة العلاقات والشبكات التي ينسجها الفرد مع محيطه، في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى النظر إليه بوصفه منظومة من القيم والأنماط السلوكية

التي تنفرد بها جماعة بعينها وتفرضها على منتسبيها، مما ينطوي ضمنياً على إقصاء الجماعات الأخرى وتهميشها بصرف النظر عن طبيعتها أو الوظائف التي تؤديها في البناء الاجتماعي. (عواطف ،2015، ص 28).

لقد شهد مفهوم الرأسمال الاجتماعي مرحلة من الخفوت والتراجع قبل أن يستعيد حضوره الأكاديمي تدريجياً خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، من خلال ما أسهم به كل من جان كالوب و لوري جيرمن من كتابات أعادت تسليط الضوء عليه، غير أن توظيفه العلمي المنهجي لم يتبلور بصورة جدية إلا في أواخر السبعينيات، حين أطلّ المفكر الفرنسي بيير بورديو بمفهومه الشهير عن رأس المال الثقافي، الذي يتقاطع مع رأس المال الاجتماعي تقاطعاً وثيقاً بلغ حد الالتباس بينهما لدى بعض الباحثين، ثم جاءت إسهامات عالم الاجتماع الأمريكي جيمس كولمان خلال حقبة الثمانينيات لتمنح المفهوم أفقاً تحليلياً جديداً، إذ سعى إلى توظيفه في إطار مشروعه الفكري الرامي إلى ربط الظواهر الاجتماعية بمسارات التقدم الاقتصادي، وذلك من خلال نظرية الاختيار الرشيد المعروفة في حقل الاقتصاد. (السامعي ،2010.2009، ص 70).

بيد أن كثيراً من الباحثين يرون أن المفهوم لم يحظَ بانتشار واسع وتداول أكاديمي حقيقي إلا في منتصف التسعينيات، حين نشر عالم الاجتماع الأمريكي روبرت بوتنام مقالته اللافتة الموسومة بـ"لعب البولينغ منفردا" عام 1995، التي رصد فيها ظاهرة انكفاء الأمريكيين عن الفضاء العام وتراجع انخراطهم في الحياة الاجتماعية والسياسية، محذراً مما يمثله ذلك من تهديد حقيقي يطال البنية الديمقراطية في الولايات المتحدة.

من بين التعاريف المقدمة لمصطلح الرأسمال الاجتماعي نذكر ما يلي:

– عرف "بيار بورديو pierre Bourdieu" رأس المال الاجتماعي social capitalبأنه: " الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة، والتي تؤدي إلى تحقيق منافع جماعية بأثر من القيم التي تتحكم في البنى الاجتماعية " (فرح،2015، ص2).

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الفيلسوف الفرنسي "بيار بورديو" ركز في تعريفه لرأس المال الاجتماعي على طبيعة ونوعية العلاقة التي تتشكل بين شرائح المجتمع بحيث تسعى هذه الجماعات على اختلاف تنظيماتها إلى تحقيق مصلحتها.

– يعرف أيضا رأس المال الاجتماعي بـ: أنه يشير إلى الآثار التي تنشأ عن تفاعل الأفراد في القطاع الأهلي مع بعضهم البعض في جماعات أو هيئات أهلية غير حكومية تهدف إلى انتاج سلع وخدمات عامة تعوض عن اخفاق القطاع العام أو الخاص في انتاجها أو مكملة لها في حال انتاجها بشكل ناقص (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية،2006، ص12).

– كما قدم كل من " جيمس كولمان " ومن بعده " روبرت بوتنام " مفهوم للرأسمال الاجتماعي ضمن اطار سلوكي اقتصادي، بحيث رأى " جيمس كولمان " أن رأس المال الاجتماعي بمثابة الرصيد الذي يمتلكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعي وأن يبني توقعاته وأهدافه، في حين فقد نظر "بوتنام" إلى رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد الخصائص والسمات التي تكون رصيد داخل المجتمع، مع التأكيد على أن امتلاك الجوانب الايجابية من هذه الخصائص يمكن المجتمع من أن يؤدي وظائفه على نحو أكفأ و أفضل كما أنها تسهل التنسيق بين الأفعال الاجتماعية المختلفة (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية،2006،ص14).

مما سبق يمكن تقديم التعريف الاجرائي التالي: الرأسمال الاجتماعي يعبر عن جملة شبكات العلاقات والمعارف التي تربط بين أفراد المجتمع الذين تربط بينهم مجموعة من الخصال كالدين الواحد، العادات والتقاليد الواحدة، الثقة المتبادلة، الخبرات التاريخية المشتركة، التفاعل المستمر والمتكرر بين أعضاء هذه الجماعة بحيث تساعد هذه الأخيرة في الحصول على القوة وخدمة بعضهم البعض.

ب – أهمية الرأسمال الاجتماعي

تتجلى أهمية رأس المال الاجتماعي في تشعب أبعاده وتنوع وظائفه، بحيث يمتد أثره ليطال المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في آنٍ واحد، فيما يخص البعد الاقتصادي، لا تقوم التفاعلات داخل السوق على منطق الربحية وحده، بل تستند في جوهرها إلى منظومة

راسخة من القيم والعلاقات غير الرسمية التي تضبط السلوك الاقتصادي وتوجهه، وفي هذا الإطار يضطلع رأس المال الاجتماعي بدور المكمّل للمؤسسات الرسمية، إذ يرفع من كفاءة المعاملات الاقتصادية عبر الحد من التكاليف المرتبطة بالمراقبة والتفاوض والتنفيذ، وهي تكاليف كثيراً ما تُثقل كاهل المتعاملين في غياب رصيد كافٍ من الثقة المتبادلة.

وفي السياق نفسه يذهب فرانسيس فوكوياما إلى أن ارتفاع مستويات الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين يُسهم في تقليص النزعات الانتهازية، ويُخفف من الحاجة إلى ترتيبات تعاقدية مُعقَّدة ومُكلفة، مما يُفضي إلى مرونة أكبر في إبرام الصفقات وضمان استمراريتها. (حمد،2015، ص146).

– تتجلى الأهمية الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي في إسهامه الجوهري في تمتين البنى غير المادية للمجتمع، وذلك عبر ترسيخ ثقافة العمل الجماعي وتعزيز الهويات المشتركة، بما يشمل الفئات الأكثر هشاشةً وتهميشاً التي كثيراً ما تجد في هذه الشبكات العلائقية سنداً تعويضياً عما تفتقر إليه من موارد مادية، إذ يوفر رأس المال الاجتماعي إطاراً علائقياً خصباً يُتيح إعادة إنتاج الروابط الاجتماعية على أسس من التعاون والتضامن، مما يُعمّق اندماج الأفراد في النسيج المجتمعي ويحول دون تفككه،ويمتد هذا الأثر ليطال مسار تطور المجتمع المدني الذي يجد في رأس المال الاجتماعي أحد ركائزه الأساسية، من خلال ما يوفره من شبكات تفاعلية ومعايير سلوكية تقوم على الثقة والمعاملة بالمثل.

– يكتسب رأس المال الاجتماعي ثقلاً استثنائياً في الحقل السياسي، نظراً لما يضطلع به من أدوار محورية في الارتقاء بجودة الحياة العامة وتعميق أنماط الترابط المدني، التي تمثل شرطاً بنيوياً لا غنى عنه لنجاح النظم الديمقراطية وضمان استقرارها، إذ يُسهم في تنمية الثقة بين مختلف الفاعلين، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وترسيخ قيم المواطنة الفاعلة، بما ينعكس إيجاباً على شرعية المؤسسات وكفاءة أدائها، وفي هذا الإطار يبرز رأس المال الاجتماعي بوصفه متغيراً تفسيرياً ذا وزن في فهم مسارات التحول الديمقراطي، إذ يهيئ بيئة ملائمة تقوم على التعاون والتنسيق بين الأفراد والجماعات، وهو ما يُعين على استيعاب التفاوت الملحوظ في تجارب الانتقال السياسي بين المجتمعات المختلفة، وقد أكد روبرت بوتنام في هذا الصدد أن كثافة الشبكات الاجتماعية ومستويات الثقة العامة السائدة تمثل عوامل حاسمة في دعم الأداء الديمقراطي وتعزيز فعالية المؤسسات. (حمد،2015، ص147).

2. **مصادر تكوين الرأسمال الاجتماعي:**

تتعدد مصادر تشكّل الرأسمال الاجتماعي، حيث لا يقتصر على فضاء اجتماعي بعينه، بل يتولد عبر طيف واسع من البنى والعلاقات. إذ يبدأ تشكّله داخل الجماعات الأولية، كالأسرة وشبكات الجوار، التي تُعد الحاضنة الأولى لترسيخ قيم الثقة والتعاون، ثم يمتد ليشمل مختلف الأطر غير الرسمية؛ مثل جمعيات تنمية المجتمع ومبادرات المساعدة الذاتية، التي تعزز الروابط الأفقية بين الأفراد وتدعم قدراتهم على التنظيم الجماعي، كما لا ينفصل الرأسمال الاجتماعي عن الفضاء المؤسسي، إذ يتعزز داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حدّ سواء، بما في ذلك الهيئات الحكومية، والجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية، والأحزاب السياسية، وهو ما يكشف أن هذا المورد الاجتماعي لا يرتبط بحقل بعينه أو بنية محددة، بل هو ظاهرة مجتمعية شاملة تتشكل وتتجدد عبر مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي ودرجاته.

وقد قدم مشروع البنك الدولي رصدا لمصادر الرأسمال الاجتماعي تمثلت في الآتي:

1. **الأسرة:** تجاهل "بوتنام" في دراسته "جعل الديمقراطية تعمل" دور الأسرة في تكوين رأس المال الاجتماعي، إلا أنه عاد وتلافى هذا التجاهل في دراسته اللاحقة عام 1995، حيث قال: "العائلة هي أكثر شكل أساسي لرأس المال الاجتماعي"(عبد الحميد،2009،ص26)، وعاد ليؤكد في نفس العام في مقالته "الاختفاء الغريب للمدنية في أميركيا" أن: "العائلة شكل أساسي لرأس المال

الاجتماعي"، ويرجع سبب تجاهله لدور العائلة بالنسبة للرأسمال الاجتماعي في البداية إلى تركيزه على دور المجتمع المدني الذي يميل كثير من الباحثين أن يستثني منه العائلة.

لقد شكلت الأسرة صعوبات للمنظرين السياسيين والاجتماعيين ويعتقد أن: "الشبكات الخاصة والعلاقات بين الأصدقاء المقربين وأفراد الأسرة، والتي يتم استبعادها من المجال العام في المجتمع المدني، لا تزال هامة للغاية في معظم التطبيقات لرأس المال الاجتماعي" لكن "جين كوهين" دافعت عن بوتنام إزاء النقد الموجه له برفضه اعتبار العائلة مصدرا لتكوين رأس المال الاجتماعي، إذ وجدت أن "بوتنام" في كتابه "جعل الديمقراطية تعمل" رفض العائلة كبديل لرأس المال الاجتماعي، ولم يرفضها كمصدر له حيث أن علاقات القرابة القوية تعرقل التقاليد المدنية القوية وتمنع الثقة الاجتماعية العامة، ولكن حصل تحول في وجهات نظر" بوتنام" عن الأسرة، حيث ترى أن "بوتنام" في "لعب البولنج منفردا" قال الدليل الكبير على فقدان الروابط العائلية قد يساعد على تفسير موضوع نضوب رأس المال الاجتماعي" (زاهر،2008،ص 94) .

2-المجتمع المدني: يُعدّ المجتمع المدني من أبرز المصادر المولِّدة لرأس المال الاجتماعي وأكثرها أثراً، ولا سيما في المجتمعات التي بلغت درجة متقدمة من النضج المدني، وتتميز بارتفاع مستوى الوعي العام لدى مواطنيها وانخراطهم الفاعل في الحياة المدنية، ويتألف المجتمع المدني وفق التعريف السائد في أدبيات العلوم الاجتماعية من مجموع التنظيمات والجمعيات الرسمية وغير الرسمية التي تشتغل باستقلالية عن مؤسسات الدولة وآليات السوق، ساعيةً إلى تحقيق مصالح المجتمع وتلبية احتياجاته، غير أن هذه الاستقلالية لا تعني الانفصال التام أو القطيعة مع الدولة والسوق، بل تعني القدرة على التعاون معهما دون الوقوع في فلك التبعية لأيٍّ منهما، وهو ما يمنح هذه التنظيمات هامشاً من الحرية يُمكّنها من أداء دورها بصدق وفاعلية.

ويضطلع المجتمع المدني بدور محوري في تهيئة البيئة الملائمة لنشوء الثقة بين الأفراد وتعميقها، إذ توفر تنظيماته فضاءات للتفاعل المشترك والعمل الجماعي حول أهداف وقضايا محددة، وهو ما يُعدّ شرطاً جوهرياً لنجاح أي مؤسسة اجتماعية، علاوة على ذلك يفتح المجتمع المدني أمام الفئات التي ظلت على هامش المشاركة العامة أبواباً للاندماج في الفعل الجماعي، مما يُسهم في توسيع دائرة الانتماء المدني وتجديد الرابط الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع. (عبد الحميد،2009، ص27).

3-القطاع العام: يضم هذا القطاع المؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة وإدارتها، التي تؤدي دوراً بالغ الأثر في إنتاج رأس المال الاجتماعي وتعزيزه على المستوى المؤسسي، ويتجلى ذلك في أنماط الحوكمة السائدة داخل هذه المؤسسات، ولا سيما ما يتصل منها بتنظيم العلاقات المهنية بين الموظفين وضبطها وفق معايير الشفافية والكفاءة، إذ تُسهم هذه الأنماط في تشييد مستويات أرفع من الثقة العامة في مؤسسات الدولة وهيئاتها، وتكشف التجارب المقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة أن جودة الأداء الإداري ومدى انضباطه تنعكسان مباشرةً على تصورات المواطنين لمصداقية المؤسسات العمومية وقدرتها على الوفاء بمهامها.

4-الروابط الأثنية: أولى الباحثون الرابطةَ الإثنية اهتماماً بالغاً بوصفها أحد المصادر الجوهرية لرأس المال الاجتماعي، نظراً لما تؤديه من دور محوري في تشكيل منظومة التنشئة الاجتماعية للأفراد وصياغة وعيهم الذاتي وتصوراتهم تجاه الآخرين، إذ تعمل هذه الروابط على تمتين أواصر التضامن بين أبناء الجماعة الواحدة، وتُتيح في الوقت ذاته آليات فعّالة لحشد الموارد وتعبئتها في خدمة أهداف جماعية محددة، فضلاً عن توسيع الأفق أمام أعضائها لاغتنام فرص التعاون وتحقيق المصالح المشتركة.

غير أن هذه الروابط الإثنية ذاتها تنطوي على وجه آخر إشكالي لا يمكن إغفاله، إذ قد تتحول من رابط جامع داخل الجماعة إلى حاجز فاصل يعزلها عن محيطها الاجتماعي الأوسع، بل قد تُفضي في حالات عدة إلى تغذية نزعات التعصب تجاه من يقعون خارج نطاقها، وهو ما يُسهم في رفع منسوب التطرف وتآكل قيم التسامح والتعايش داخل المجتمع، وبهذا تغدو الرابطة الإثنية سلاحاً ذا حدين

في معادلة رأس المال الاجتماعي؛ طاقةً بنّاءة حين تنفتح على محيطها، وعاملاً تفتيتياً حين تنكفئ على ذاتها وتتحصن بحدودها . (زاهر،2008، ص10).

1. **أنواع الرأسمال الاجتماعي:**

تكشف الأدبيات العلمية المتراكمة في هذا الحقل عن تعدد في أطر التصنيف المقترحة للرأس المال الاجتماعي، إذ يرتكز كل تصنيف على جملة من المعايير المنهجية أو المداخل النظرية التي تحكم طريقة تناول هذه الظاهرة المركّبة، وفي هذا السياق يُمثّل تصنيف البنك الدولي نموذجًا بارزًا، حيث اعتمد في بناء إطاره التحليلي على طبيعة الروابط الاجتماعية بوصفها المحدد الرئيسي لتشكّل هذا الرأس المال وتمايز أشكاله، وذلك على النحو الآتي: .(Grootaert , & Van Bastelaer, 2002, p. 29)

1. رأسمال اجتماعي رسمي :formel social capital يُقصد بهذا النمط منظومةُ الشبكات والعلاقات البينية التي تنشأ وتتبلور داخل الأطر المؤسسية المنظَّمة، كالهيئات الحكومية والتنظيمات المدنية ذات الطابع الرسمي، حيث تخضع هذه الروابط لقواعد مقنَّنة وآليات اشتغال محددة تضبط طبيعة التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين.

2. رأسمال اجتماعي غير رسمي informel social capital: يُقصد برأس المال الاجتماعي غير الرسمي ذلك الرصيد المتشكل من الروابط والعلاقات الاجتماعية الناشئة داخل البنى التقليدية غير الرسمية، كعلاقات الجوار والصداقة وشبكات القرابة، حيث يُنتج هذا النمط مستوىً محدودًا من الثقة الاجتماعية يظل محصورًا ضمن الدوائر العائلية والروابط الشخصية، دون أن يمتد أثره إلى تحفيز المشاركة العامة أو الانخراط الفاعل في قضايا المجتمع والشأن العام.

3. وفي سياق مغاير، أسهم "روبرت بوتنام "في إثراء النقاش النظري حول هذا المفهوم من خلال تقديم مقاربة تصنيفية مغايرة، ارتكزت في أساسها على معيار الثقة المتولّدة جراء توظيف الرأس المال الاجتماعي واستثماره، بدلاً من الاستناد إلى طبيعة البنى المؤسسية المُنتِجة له، وقد جاء هذا التصنيف على النحو الآتي: (Putnam, 2000, p. 22-24).

أ. رأسمال اجتماعي عابر bridging social capital: يتمثل رأس المال الاجتماعي العابر في جملة الروابط والعلاقات التي تنشأ داخل أطر اجتماعية متنوعة تتجاوز المحددات التقليدية القائمة على القرابة أو الانتماء الديني والعرقي، إذ تستند هذه الشبكات إلى وحدة الأهداف والمصالح العامة بين الأفراد، ويسهم هذا النمط في ترسيخ الثقة المجتمعية المعممة وتعزيز قابلية الأفراد للانخراط في الحياة العامة والمشاركة الفاعلة في قضايا المجتمع وشؤونه المختلفة.

ب. رأس مال اجتماعي رابط bonding social capital: يُحيل هذا المفهوم إلى منظومة العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تتشكّل وتتجذّر داخل أبنية اجتماعية ذات طابع انغلاقي، تستند في تماسكها إلى الروابط التقليدية السابق الإشارة إليها، وتتسم هذه الشبكات بمحدودية الانفتاح على الفضاء الاجتماعي الخارجي، إذ لا تتولّد لدى أعضائها دوافع حقيقية نحو الانخراط في تفاعلات تتجاوز حدود جماعتهم الأصلية، وهو ما يُفضي في نهاية المطاف إلى إنتاج نمط من الثقة ذي طابع شخصاني أو فردي ضيّق النطاق.

ثانيا: خصوصية مصادر تكوين الرأسمال الاجتماعي في الجزائر.

1. **خصوصية النخب السياسية:**

ارتبط مسار تشكّل النخب السياسية في الجزائر ارتباطاً عضوياً بالمخزون التاريخي للتجربة العسكرية التي اكتنفت المرحلة الثورية وامتدت تداعياتها إلى ما بعد الاستقلال، إذ غدت هذه المحددات البنيوية منذ المرحلة التأسيسية للدولة الوطنية بوابةً رئيسية للاندماج في دوائر الفاعلية السياسية العليا، وقد اظهرت هذه الخلفية التاريخية إحدى السمات الجوهرية التي طبعت تكوين هذه النخب، والمتجلية في الاستقطاب ذي الأبعاد الإيديولوجية والثقافية واللسانية المتشابكة، وقد تجلّى هذا الانقسام في مراحله الجنينية الأولى منذ لحظة البناء

المؤسسي للدولة الحديثة، على الرغم من أن الحركة الوطنية وثورة التحرير قد انتهجتا مساراً توحيدياً يرمي إلى استيعاب مختلف التيارات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار وطني جامع، وامتنعتا عن تبنّي مرجعية إيديولوجية إقصائية حرصاً على تماسك الجبهة الداخلية وصون وحدتها.

وفي هذا الإطار التحليلي، باتت جملة من المتغيرات الحاكمة تضطلع بدور محوري في عمليات الاستقطاب والإنتاج المتجدد للنخب السياسية، في مقدمتها: الخلفية العسكرية أو المدنية للفاعل السياسي، والانتماء المهني والتخصصي، والرأسمال اللغوي، والبعد الجهوي والانتماء الترابي، إلى جانب منظومة الشبكات الزبونية والعلاقات الشخصانية ومدى القرب من مراكز صنع القرار وإنتاجه. وحين أُرسيت قواعد التعددية السياسية، أفرز ذلك حالة من التنافس الإيديولوجي الحاد بين التيارات المتعددة، غير أن تحوّل هذا التعدد إلى صراع بنيوي داخل الفضاء النخبوي أسهم في إجهاض مسار الانتقال الديمقراطي وأعاق نضج مؤسساته وترسيخ آلياته.

مما سبق يمكن تلخيص أهم خصائص النخب السياسية بالجزائر في النقاط التالية، (بروني،2009-2010، ص 194):

- النخب السياسية الجزائرية تعتمد بناء ايديولوجي معين إما قائم على أساس الدين أو الجهوية، اللغة، ...الخ.
- صراع النخب السياسية الجزائرية.
- تتوزع النخب السياسية في الجزائر وفق بنية تراتبية ثلاثية المستويات؛ يحتل قمتها **أصحاب القرار** الذين تتمركز في أيديهم صلاحيات الفاعلية السياسية العليا وسلطة البت في الشؤون الاستراتيجية الكبرى، وتليها في المرتبة الثانية **الدائرة المحيطة**، التي تضم فاعلين سياسيين تبقى صلاحياتهم القرارية محدودة النطاق، غير أنهم يحتلون موقعاً وظيفياً بارزاً في المنظومة السياسية بحكم ثقلهم الاستشاري وقدرتهم على التأثير في مآلات صياغة القرار، أما المستوى الثالث فتمثله **الدائرة الخارجية**، التي تشمل الفاعلين الذين لا يندرجون ضمن دوائر القرار المباشر، إذ لا يتجاوز تأثيرهم في المسار السياسي حدود التأثير غير المباشر والمؤقت، المرتبط في الغالب بسياقات ظرفية بعينها.
- يعكس ضعف المعارضة داخل النخب السياسية الجزائرية تأثير جملة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها القيود والضغوط التي تفرضها السلطة على الفعل السياسي، إلى جانب حالة التشرذم والانقسام الإيديولوجي التي أضعفت قدرة قوى المعارضة على بناء مشروع سياسي موحد وفاعل.
- لم تتعرض النخب السياسية الجزائرية إلى عمليات تغير جذري وإنما اقتصرت حركيتها على تغييرات شكلية في المواقع ونوع من التوسع في الدوائر، حيث يلاحظ تعاقب نفس الوجوه السياسية على واجهة المشهد السياسي حتى وإن ابتعد بعضها بشكل مؤقت ولفترة وجيزة، (فرحي ،2012-2013، ص 205).
- عرفت مرحلة الاحادية الحزبية ونظام الحكم المركزي تجنيد شرائح واسعة من النخب السياسية وراء الخطاب السلطوي الرسمي وهو ما أفرز واقعا يميزه الغياب الفعلي لهذه النخب عن رسم التوجهات السياسية والاكتفاء فقط بالأدوار الهامشية والتزامها الحرفي بتوجهات النظام السياسية والدوران وفقا لآلياته المتغيرة من مرحلة لأخرى، وهذا ما اكسبها نوعا من الثبات ومن الخصائص نفسها ومن مصادر التجنيد ذاتها.
- لم تتشكل مجمل النخب السياسية في فترة ما بعد الاستقلال وفق الأطر التنافسية التنظيمية أو استناد لقاعدة منظمة سواء كانت منظمة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وإنما تبعا للولاءات الشخصية الممثلة غالبا في شخصية رئيس الدولة أو من يرتبط به من الشخصيات المتنفذة وما ينجر عن هذا من سلبية تامة وخضوع كلي للإملاءات (فرحي ،2012-2013، ص 206).

ثانيا: طبيعة النظام السياسي:

يتجلّى نظام الحكم في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لعام 2008 بوصفه نظاماً مركّباً تتقاطع فيه ديناميكيات الاستمرارية البنيوية ومسارات التحول المؤسسي؛ إذ حرصت الوثائق الدستورية المتعاقبة منذ دستور 1963 على صون الطابع الجمهوري للدولة وتكريسه بوصفه ثابتاً دستورياً راسخاً، في حين شهد الإطار السياسي تحولات هيكلية ملموسة مع الدساتير اللاحقة لعامَي 1989 و1996 وتعديل 2008، تجلّت أبرزها في إرساء منظومة التعددية الحزبية وانفتاح محدود على اشتراطات الممارسة الديمقراطية التنافسية.

ويمكن توصيف النظام السياسي الجزائري في ضوء هذه المعطيات بأنه نظام ديمقراطي منقوص، يرتكز في جوهره على آليات الديمقراطية التمثيلية النيابية، مع استيعاب انتقائي لبعض أدوات الديمقراطية شبه المباشرة، لا سيما آلية الاستفتاء الشعبي، فضلاً عن ذلك، يكشف البناء المؤسسي للنظام عن اختلال واضح في توازن السلطات لصالح الجهاز التنفيذي على حساب المؤسسة التشريعية، وهو ما يُترجم هيمنةً شبه منهجية للسلطة التنفيذية في دورة صنع القرار السياسي وإنتاجه، وعلى الرغم من احتفاظ النظام ببعض المظاهر الشكلية المستعارة من الأنظمة البرلمانية، فإن منطقه الوظيفي العملي وبنيته التشغيلية تُدرجانه ضمن نمط الرئاسوية بامتياز، لا في سياق الرئاسية الكلاسيكية، وهو توجه تعمّق وترسّخ في ظل موجة مركزة السلطة التنفيذية التي أعقبت التعديل الدستوري لعام 2020.. (طيبي ،2011-2012، ص 194).

ثالثا: تركيبة المجتمع المدني:

برز مفهوم المجتمع المدني في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن العشرين في سياق سياسي واجتماعي اتسم بتحولات عميقة رافقت مسار بناء الدولة الوطنية، الأمر الذي أكسب هذا المفهوم خصوصية محلية انعكست على أنماط تشكله ومجالات ممارسته، وقد سارعت بعض القوى الاجتماعية والسياسية إلى توظيف آلياته التنظيمية وخطابه الفكري بصورة أكثر حضورًا، خاصة عقب صدور دستور 23 فبراير 1989 الذي شكّل نقطة تحول مفصلية من خلال إرسائه لمبدأ التعددية السياسية وفتح المجال أمام أشكال جديدة من التنظيم والمشاركة العامة.

وفي هذا الإطار، كرّس الفصل المتعلق بالحقوق والحريات الأساسية جملة من الضمانات الدستورية الداعمة للعمل الجمعوي، مع تأكيد حماية الحريات الفردية والجماعية، غير أن تطور المجال الجمعوي في الجزائر تأثر بشكل واضح بتداعيات الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد، حيث تراجعت استقلاليته لصالح ارتباط متزايد بمنطق التنافس الحزبي، الأمر الذي حدّ من قدرته على أداء دور مجتمعي مستقل وفاعل. ورغم الارتفاع المستمر في عدد الجمعيات المعتمدة، فإن حضورها الميداني ظل محدود الأثر، كما بقيت علاقتها بالسلطة محكومة بدرجات متفاوتة من التبعية والتداخل. وفي المقابل، اتسمت العلاقة بين الفضاءين الحزبي والجمعوي بحالة من التشابك الوظيفي وتداخل المصالح والأدوار، بما جعل الحدود الفاصلة بين النشاط المدني والممارسة الحزبية أقل وضوحًا على المستوى العملي (قوي،2013، ص147).

وعليه فإن المجتمع المدني بالجزائر يمتاز بـ:

– يتسم المجتمع المدني في الجزائر بظاهرة بنيوية بالغة الدلالة يمكن تسميتها بـ "استراتيجية الاستتباع"، وهي آلية ممنهجة تقوم على استيعاب المنظمات الجمعوية كلياً ضمن المنظومة التنظيمية للأحزاب السياسية الفاعلة، مما يُفضي إلى إذابة استقلاليتها الهيكلية وتحويلها إلى امتداد وظيفي للعمل الحزبي.

– فقدت المنظمات الجماهيرية والجمعوية التي اضطلعت تاريخياً بدور محوري في تأهيل الكوادر وتكوين الإطارات دورها الريادي في المرحلة الراهنة، إذ تراجعت وظيفتها التكوينية لتحلّ محلها وظيفة أداتية بامتياز، تُوظَّف في خدمة الاستحقاقات الانتخابية وتعبئة الحشود في المواعيد السياسية المحددة.

– انزلقت هذه الجمعيات التي تجاوز عددها عتبة 120 ألف جمعية مسجّلة في كثير من الأحيان نحو الاندماج في سياق الخطاب السياسي الشعبوي غير المُؤسَّس، المنحاز إلى أطروحات السلطة والعاجز عن إنتاج برامج سياسية متماسكة؛ وهو ما هيّأ الظروف الموضوعية لاستيعابها حزبياً وتحويلها إلى منابر للتسويق السياسي وأدوات للتعبئة الإيديولوجية في مختلف المناسبات.

– تفتقر العلاقة بين المؤسسات الرسمية والفاعل الجمعوي إلى الحد الأدنى من الشفافية والوضوح المؤسسي، فضلاً عن غياب الاعتراف الفعلي بهذه الجمعيات بوصفها شريكاً حقيقياً ومحاوراً شرعياً في منظومة صنع السياسات العامة. ويمتد هذا الغموض المؤسسي ليطال آليات توزيع الدعم المالي الرسمي التي تعاني بدورها من انعدام الشفافية وغياب معايير واضحة وعادلة، إلى جانب انعدام الإجراءات القانونية المُقنَّنة التي تُتيح للجمعيات الحصول على مقارّ دائمة تُمكّنها من ممارسة نشاطها في ظروف مؤسسية ملائمة.

ثالثا: محددات تأثير النخب السياسية الجزائرية في تكوين الرأسمال الاجتماعي

1. صراع النفوذ والمصالح الشخصية.

إن الصراع الدائر بين النخب السياسية بالجزائر خاصة بين الرموز التقليدية للنظام الجزائري الحاكم يتسم بالتراشق العنيف والتخوين على صفحات الإعلام فهذه الخلافات بين الاقطاب النخبوية في الجزائر ليست حول الخيارات التنموية أو حول العقيدة الفكرية والسياسية ولا هي وليدة الحاضر وإنما تعود إلى إرث تاريخي تضم في جورها صراع حول مناصب الزعامة والنفوذ التي تحركها الطموحات الشخصية والعقد النرجسية المثبة لدى هذه النخبة، بالإضافة إلى تهميش بعض النخب السياسية عن اللعبة السياسية (ازراج،2017،ص8) هذا ما أدى بالنخب السياسية الجزائرية إلى تشويه صورة بعضها البعض لضمان كسب تأييد وضمان إلتفاف القاعدة الشعبية لها وضمان اكتسابها رأسمال اجتماعي يتبنى رؤيتها الايديولوجية وكذا يساهم في تقلدها مقاليد السلطة التي تصبوا لها .

2. اختلاف البرامج والسياسات الحزبية.

كل حزب سياسي يطمح للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، عن طريق هذه الأخيرة يكون في مقدوره تطبيق رؤيته والمنهج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي، فإذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع بهدف الاستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دورا مهما وأساسيا لتحقيق الهدف فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب (la Palomabaram ,1966,p203) ، لذلك تعمد الأحزاب السياسية بالجزائر إلى وضع برامج واضحة متجاوزة في ذلك الحديث عما يعارضه الحزب لتحدد ما تنوي العمل به أي تلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية كذلك تعمد في بعض الأحيان إلى مشاورات مع الناخبين بدل مشاورات مع الخبراء بالإضافة إلى اعتمادها في برامجها على التخلي عن ايديولوجيتها البالية وايجاد طرق جديدة للتوصل إلى حلول بشان تحديات توفير فرص العمل وضمان الحراك الاقتصادي وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون (المعشر،2013،ص 11) .

ولذلك فالمتتبع للأحزاب السياسية بالجزائر لا يلاحظ اختلافا جوهريا في برامجها السياسية فهي تتغنى بتوفير فرص العمل، المساواة، التنمية، ...إلخ، إلا أن محاولاتها كسب ثقة الجماهير وتكوين رأسمال اجتماعي لم تكتمل بعد.

وعليه فإن الرأسمال الاجتماعي ينخرط ويقدم ولائه للأحزاب السياسية حسب ميولاته واتجاهاته الشخصية سواء كانت عرقية أو دينية أو جهوية لذلك الأحزاب السياسية بالجزائر أثناء الحملات الانتخابية وتكوين برامجها السياسية تلعب على الوتر الحساس لهذه الطبقة لكسب ودها وضمان صوتها.

3. ثقافة وقيم المواطنة:

تمثل قيم المواطنة الأساس في عملية تحقيق الاندماج الوطني بين كافة أطياف المجتمع كما أنها تشكل جوهر بل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية ويمثل تاريخ تأسيس مفهوم قيم المواطنة منذ سعي الانسان الحثيث من أجل الانصاف والعدل والمساواة (صقر،2010،ص70) ، لذلك تسعى النخب السياسية بالجزائر إلى غرس وتعزيز قيم المواطنة الايجابية لدى الرأسمال الاجتماعي ونبذ

المواطنة السلبية من خلال المناداة بالمساواة وتطبيق المبادئ والقواعد المنصوص عليها في الدستور، ومحاربة الفساد بكل أنواعه وحث الرأسمال الاجتماعي في المشاركة وأداء دوره في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتكريس مبادئ الديمقراطية.

الخاتمة

تكشف نتائج هذه الدراسة أن النخب السياسية قد تجاوزت في وظائفها الراهنة حدود الدور السياسي التقليدي المحض، لتغدو فاعلاً مركزياً ومتعدد الأبعاد في منظومة التحولات الشاملة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، بما تستوعبه من حقول سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متشابكة. وقد أثبتت التجارب المقارنة للدول المتقدمة أن النخب السياسية الفاعلة استطاعت أن تُحوّل الرأس المال الاجتماعي من طاقة كامنة إلى رافعة استراتيجية حقيقية، من خلال استيعاب شبكاته وتعزيز آليات اشتغاله وتوظيف مخرجاته في خدمة العملية السياسية الديمقراطية وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، مما جعل منه متغيراً حاسماً في معادلة الحوكمة الرشيدة وإنتاج الاستقرار المؤسسي.

في المقابل، وفي سياق يعكس نمطاً أشمل تتشابه فيه النخب السياسية في كثير من الدول النامية، كشفت هذه الدراسة أن النخبة السياسية الجزائرية لم تُفلح حتى الآن في استيعاب الرأس المال الاجتماعي بوصفه مورداً استراتيجياً قابلاً للتوظيف في خدمة المشروع التنموي والديمقراطي الوطني، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه سواء على صعيد تحفيز قيم المواطنة الفاعلة أو استثمار الموروث الثقافي والاجتماعي من أعراف وتقاليد راسخة، ويُعزى هذا العجز في جوهره إلى جملة من الاختلالات البنيوية المتراكمة، أبرزها: ضعف الثقة المتبادلة بين النخب والمواطنين، وهيمنة منطق الزبونية السياسية على حساب المؤسسية والتعاقد الاجتماعي الحقيقي، فضلاً عن غياب آليات فاعلة لتحويل الرأس المال الاجتماعي الكامن إلى طاقة تنموية منتجة.

وعليه، فإن تجاوز هذا الواقع واستدراك هذا التأخر الهيكلي لا يتحقق إلا من خلال مراجعة شاملة وجذرية لمنطق اشتغال النخب السياسية وأنماط علاقتها بالفضاء المجتمعي، وهو ما تسعى جملة التوصيات المقترحة في هذه الدراسة إلى الإسهام في تأطيره وترشيد مساراته، أملاً في بناء نموذج حوكمة سياسية يُعلي من قيمة الرأس المال الاجتماعي ويجعله ركيزةً أساسية في منظومة صنع القرار وإنتاج السياسات العامة.

التوصيات

– **يجب ان** تُعيد النخب السياسية الجزائرية النظر في منظومة أولوياتها الاستراتيجية بما يكفل الاعتراف بالرأس المال الاجتماعي بوصفه متغيراً بنيوياً حاسماً في إنتاج الفاعلية السياسية واستدامتها، لا موارد استثنائية يُستنفر في أوقات الاستحقاقات الانتخابية والتنافس على مواقع النفوذ. ويستلزم ذلك تبنّي سياسات مؤسسية فاعلة ترمي إلى تعزيز مستويات المشاركة السياسية بصورة منتظمة ودائمة، بعيداً عن المقاربات الظرفية التي تختزل التفاعل مع المجتمع في لحظات الصراع على السلطة.

– **لابد ان** تنخرط النخب السياسية الجزائرية في مسار إصلاحي عميق يطال منظومة القيم والمرجعيات المؤطِّرة للثقافة السياسية السائدة، وذلك بهدف استعادة الثقة المجتمعية المفقودة وإرساء علاقة جديدة مع الرأس المال الاجتماعي تقوم على الشفافية والمصداقية والتعاقد السياسي الحقيقي، بدلاً من الاكتفاء بخطاب تجديد الصورة دون مراجعة جوهرية للممارسة السياسية الفعلية.

– **على** النخب السياسية الجزائرية أن تنتهج استراتيجية تواصل مجتمعي فاعلة ومستدامة، تتجاوز الحضور الرسمي المناسباتي نحو انخراط حقيقي في النسيج الاجتماعي، من خلال تكثيف التفاعل الميداني مع مختلف مكونات الرأس المال الاجتماعي وشبكاته، بما يُسهم في تقليص الهوة الفاصلة بين النخبة السياسية والفاعلين الاجتماعيين وإعادة بناء جسور الثقة المتبادلة على أسس مؤسسية راسخة.

– **لابد** أن تُعيد الأحزاب السياسية الجزائرية هيكلة بيئتها التنظيمية الداخلية وفق مبادئ الحوكمة الديمقراطية التشاركية، من خلال تكريس ثقافة التشاور المنهجي وتداول الرأي كآليات اشتغال مؤسسي راسخة لا كممارسات استثنائية، مما يُسهم في تنشيط الديناميكية الداخلية للأحزاب وتوسيع قاعدة المشاركة في صياغة القرار، وصولاً إلى بناء تنظيمات سياسية أكثر تمثيلاً وأعمق شرعيةً في محيطها المجتمعي.

الإحالات والمراجع:

1- أبو زاهر نادية، (2008)، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي، **مجلة عود الند**، العدد 89، ص94.

2- أزراج عمر،(2017) ، صراعات رموز النظام الجزائري لتضليل الشعب، **صحيفة العرب**، العدد 10732، ص 8.

3- انجي محمد عبد الحميد، (2009)، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للمجتمعات الأهلية في مصر، **أبحاث ودراسات**، العدد الأول، ص26.

4- بلقزيز، عبد الإله،(2003) ، الدولة والمجتمع: جدل التكوين والتغيير في الاجتماع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص112.

5- بروني زكريا، (2009-2010)، **النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي دراسة حالة الجزائر**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، ص104.

6- بوحنية قوي، (2013)، المجتمع المدني الجزائري الوجه الأخر للممارسة الحزبية، **مركز الجزيرة للدراسات**، ص147

7- تلباد فرجي، (2010)، التحزب والتنظيم والتفاعل واقرار السياسات في الأحزاب والمنظمات اليسارية والديمقراطية، الحوار **المتمدن**، العدد 2878، ص 25.

8- التميمي مشحن زيد محمد، (2013)، **النخبة السياسية ورأسمالية الدولة العراقية للفترة 1968-2003**، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ص4.

9- حمد اسعاف، (2015)، الرأسمال الاجتماعي مقاربة تنموية، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 31 العدد الثالث، ص146.

10- رحاب عواطف، (2014-2015)، **دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية (تركيا نموذجا)**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 20.

11- السامعي محمد بن أحمد، (2009-2010) **العلاقة بين انتماءات النخب السياسية واتجاهاتهم نحو الصحافة في اليمن دراسة ميدانية على عينة من النخب السياسية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدعوة والاعلام، المملكة العربية السعودية، ص21.

12- سيد فرح فتحي، (2015)، **الرأسمال الاجتماعي قراءة في المفهوم كمدخل للتنمية**، مصر، (د.د.ن)، ص2.

13- الشيمي محمد نبيل، (2010)، النخبة في العالم العربي دراسة وصفية نقدية، **الحوار المتمدن**، العدد 3113، ص3.

14- صقر وسام جميل محمد، (2010)، **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009 دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة غزة**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر غزة، ص70.

15- طيبي عيسى، (2011.2012)، **طبيعة نظام الحكم في الجزائر**، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص194.

16- فرحي فيصل، (2012.2013)، **الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسيّ الاقتدار السياسيّ على عينة من الاساتذة الجامعيين**، (رسالة الدكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، ص 206.

17- المعشر مروان، (2013)، الطريق نحو أحزاب سياسية مستدامة في الوطن العربي، **مركز كارنيفي للشرق الأوسط**، ص.11.

18- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(مارس)، (2006)، **مفهوم أس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي المحتلة**، ص 12.

19- Joseph La Palomabara ,(1966), **Political Parties and Political Développent, Princeton university press**, cité par Jean Louis qu'Ermont 203.

20- Bottomore, T. (1993). **Elites and society** (2nd ed.). Routledge.

21- Giddens, A. (1972). **Politics and sociology in the thought of Max Weber**. Macmillan.

22- Grootaert, C., & Van Bastelaer, T. (Eds.). (2002). **The role of social capital in development: An empirical assessment**. Cambridge University Press.

23- Michels, R. (1962). **Political parties** (E. Paul & C. Paul, Trans.). Free Press. (Original work published 1911)

24- Mosca, G. (1939). **The ruling class** (H. D. Kahn, Trans.). McGraw-Hill.

25- Pareto, V. (1935). **The mind and society** (A. Bongiorno & A. Livingston, Trans.). Harcourt, Brace.

26- Putnam, R. D. (2000). **Bowling alone: The collapse and revival of American community**. Simon & Schuster.